العدد (37)

نشرة الأونروا واللاجئين

نهاية تشرين 1/ أكتوبر 2022

- كلمة العدد

1

قمة جامعة الدول العربية في الجزائر فرصة لإعادة تصويب البوصلة باتجاه قضايا اللاجئين الفلسطينيين وتفعيل دور الأونروا

2

مناشدة المفوض العام "للأونروا" تستلزم تدخلاً سريعاً من قبل الدول المانحة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه

3

ورشة عمل في قبرص لبحث سبل تطوير عمل اللجنة الاستشارية "للأونروا"

4

ترحيب من قبل الأونروا بزيارة وفد من مجموعة عمل المشرق/ المغرب في مجلس الاتحاد الأوروبي إلى مخيم البقعة

نشرة دورية نصف شهرية تصدر عن "المؤتمر الشعبي لفلسطينيي الخارج" بالتعاون مع "الهيئة 302 للدفاع عن حقوق اللاجئين".. تتناول النشرة آخر المستجدات والتحليلات والأخبار المتعلقة بوكالة "الأونروا" واللاجئين من وجهات نظر مختلفة؛ فلسطينية وعربية وعالمية.. تهدف النشرة إلى تزويد القارئ والمتابع بالمعلومات والتحليلات الكافية والضرورية حول وكالة "الأونروا" لما تمثله من ارتباط عضوي وحيوي بقضية اللاجئين بحيث تشكل فائدة نوعية يمكن استخدامها في مجالات متعددة في سياق الضغط والتأثير للتعريف بقضية اللاجئين وحقهم بالعودة.

كلمة العدد:

قمة جامعة الدول العربية في الجزائر فرصة لإعادة تصويب البوصلة باتجاه قضايا اللاجئين الفلسطينيين وتفعيل دور الأونروا

تعقد جامعة الدول العربية قمة عربية في الجمهورية الجزائرية في الأول والثاني من تشرين الثاني 2022 والتي تأتي ضمن ظروف غاية في الدقة والحساسية وبالأخص فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، فهي تشهد تراجعا كبيرا من حيث وضعها على سلم الأولويات الدولية بذرائع متعددة.

ومن هنا يقع على عاتق جامعة الدول العربية مسؤولية كبيرة لا يمكن أن تعفى منها هذه القمة تجاه دولة عضو في الجامعة العربية وهي دولة فلسطين، فمن ناحية فإنه يتوجب على الجامعة العربية استخدام أقصى طاقاتها الدبلوماسية والسياسية لإرجاع القضية الفلسطينية إلى موقع الصدارة على سلم الأولويات والاهتمام العالمي. وعلى صعيد آخر فإنه على الدبلوماسية العربية العمل على حث دول العالم على تمويل ميزانية "الأونروا" والتي فوضتها الجمعية العامة للأمم المتحدة مسؤولية رعاية اللاجئين الفلسطينيين إلى حين عودتهم إلى أرضهم التي هجروا منها بفعل الاحتلال الصهيوني وعلى مقلب آخر فقد وجهت الهيئة 302 للدفاع عن حقوق اللاجئين رسالة إلى جميع القادة والملوك والرؤساء العرب المشاركين في القمة العربية التي ستعقد دورتها الـ 31 في الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، وكذلك إلى رؤساء الدول الخمس المراقبين في جامعة الدول العربية (أرمينيا، البرازيل، الهند، إريتيريا وفنزويلا)، بالعمل على توفير الدعم المالي المطلوب والكافي لوكالة "الأونروا" وحث باقي الدول المانحة على الدعم المالي للوكالة، وعدم الاكتفاء بعبارات الدعم المعنوي والسياسي على أهميتها. وتأتي الرسالة والمطالبة التي وجهتها "الهيئة 302" عبر سفارات الدول الأعضاء ومندوبيها وبعثاتها الدبلوماسية في جامعة الدول العربية، بعد أن شهدت "الأونروا" تراجعاً ملحوظاً في التمويل العربي الرسمي لا سيما من دول الخليج وتحديداً منذ العام 2019 والعام 2020 بعد التوقيع على "اتفاقيات أبراهام" بحيث تراجع الدعم المالي الكويتي والقطري والسعودي، واتخذت الإمارات العربية المتحدة قراراً بوقف دعم "الأونروا" نهائياً

كلمة العدد:

قمة جامعة الدول العربية في الجزائر فرصة لإعادة تصويب البوصلة باتجاه قضايا اللاجئين الفلسطينيين وتفعيل دور الأونروا

ابتداءً من شهر شباط/ فبراير 2021، وكانت الدول الخليجية الأربع (الكويت وقطر والسعودية والإمارات) قد أنقذت الوكالة من أزمتها المالية في سنة 2018 وتبرعت كل دولة بمبلغ 50 مليون دولار، وفي العام 2021 وصل الدعم العربي إلى 20 مليون دولار فقط، ووصل في سنة 2022 إلى 3%

فقط من الميزانية العامة، وهذا لم يحدث تاريخياً حسب "الأونروا".

ومما جاء في الرسالة بأنه في الوقت الذي تحمل فيه القمة العربية في الجزائر عنوان: "دعم القضية الفلسطينية ولمّ الشمل العربي"، وتُعقد وجاهياً بعد تأجيل 3 سنوات بسبب جائحة كورونا، فإننا في "الهيئة 302 للدفاع عن حقوق اللاجئين" نتطلع إلى دور فاعل من سيادتكم لإيلاء هذه القضية الاهتمام الخاص والعمل على التزام جنابكم بما نسبته 7.8% من الميزانية العامة للوكالة كما هو متفق عليه حسب كافة قرارات القمم العربية من أن الدعم العربي للوكالة يجب ألا يقل عن 7.5% من الميزانية العامة، والقيام بما يلزم من حراك دبلوماسي لحث الدول المانحة على زيادة مساهماتها المالية للوكالة، والقيام بدور فاعل في زيادة عدد الدول المانحة للأونروا.

وأضافت الرسالة بأن الدول العربية تعتبر بأن وكالة "الأونروا" حاجة إنسانية ضرورية وملحة لأكثر من 6 ملايين لاجئ فلسطيني، وعنصر أمان واستقرار في المنطقة، وهذا ما يؤكد عليه دائما أمين عام جامعة الدول العربية السيد أحمد أبو الغيط، وأمين عام الأمم المتحدة السيد أنطونيو غوتيريش والاتحاد الأوروبي والدول المانحة للأونروا.

وعلى أهمية الدعم المعنوي والسياسي الذي تقدمه الدول لوكالة "الأونروا" تضيف الرسالة، إلا أن الدول كذلك مطالبة بمساعدة الوكالة على القيام بتنفيذ ولايتها بتقديم خدمات الصحة والتعليم والإغاثة لأكثر من 6 ملايين لاجئ فلسطيني مسجل في مناطق عملياتها الخمس (الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة وسوريا والأردن ولبنان)، بالإضافة إلى تقديم خدمات البنى التحتية لـ 58 مخيماً، إلى حين تطبيق القرار الأممي رقم 194 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في 1948/12/11 والذي أكد على حق عودة اللاجئين الفلسطينيين والتعويض عليهم واستعادة ممتلكاتهم، وتكرر ذكره لثلاث مرات في مضمون قرار إنشاء وكالة "الأونروا" رقم 302 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في 1949/12/8

مناشدة المفوض العام "للأونروا" تستلزم تدخلاً سريعاً من قبل الدول المانحة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه

لا يزال وضع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان من أسوأ الأوضاع التي يعاني منها اللاجئون الفلسطينيون في الشتات وفي مناطق عمليات "الأونروا" الخمس. فمحنتهم أصبحت مركبة ومتعددة الأوجه. ولم يعد بمقدورهم الصمود أمامها. الأمر الذي اضطرهم إلى اللجوء إلى مراكب الموت والمخاطرة بحياتهم وحياة أحبائهم في سبيل البحث عن مكان للعيش بكرامة وأمن اقتصادي واجتماعي. ففي الوقت الذي تضاعفت فيه أسعار المواد الأساسية من خمسة إلى عشرة أضعاف فيما تتفشى البطالة بين صفوفهم فإنهم أيضا يواجهون قوانين عمل جائرة تمنعهم من حرية ممارسة العمل ومن التوظف وإمكانية توفير المداخيل اللازمة لمواجهة الظروف الاقتصادية الصعبة. فالأمر لم يعد بالإمكان تحمله إطلاقا ويجب التحرك بالسرعة اللازمة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من اللاجئين الفلسطينيين في لبنان وما يمثلونه من رمزية للاجئين ولحق العودة. الأمر الذي يمكن تشبيهه بالعلاقة الطردية، فكلما تمت المحافظة على قضية اللاجئين بما يرمزون له من حق للعودة كلما استطاع الفلسطينيون طرح قضيتهم العادلة في المحافل الدولية والمطالبة بحقوقهم التي نصت قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة عليها. وفي هذا السياق أعلن المفوض العام "للأونروا" فيليب لازاريني في 2022/10/21 عن إطلاق مناشدة عاجلة خاصة باللاجئين الفلسطينيين في لبنان للحصول على 13 مليون دولار لتقديم المساعدة التي تشتد الحاجة إليها والتي جاءت تحت عنوان "الوصول إلى الحضيض - لاجئون فلسطين في لبنان يخاطرون بحياتهم بحثاً عن الكرامة"، وأشارت المناشدة بأنها جاءت بعد أن وصلت معدلات الفقر في أوساط اللاجئين الفلسطينيين في لبنان إلى 93% ومعدلات البطالة المرتفعة للغاية" لافتة إلى أن "لاجئي فلسطين، الذين يعيشون في مخيمات مكتظة ويعانون بسبب سياسات التمييز، هم أحد أفقر الناس في البلاد عبر العقود، أصبحوا الآن يتشبثون بآخر ما تبقى".

مناشدة المفوض العام "للأونروا" تستلزم تدخلاً سريعاً من قبل الدول المانحة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه

وأشارت المناشدة إلى أنه "قد ارتفع متوسط تكلفة السلة الغذائية ستة أضعاف في العام الماضي، وهي إحدى أعلى الارتفاعات التي سجلها العالم هذا العام، كما أن تكلفة المياه والوقود والكهرباء والغاز والنقل والرعاية الصحية ارتفعت من ثلاث إلى خمس مرات. هناك نقص متزايد في الأدوية وباتت العائلات غير قادرة على دفع ثمنها منذ رفع الدعم الحكومي، لم يعد عدد كبير جداً من عائلات لاجئي فلسطين قادراً على دفع مقابل الرعاية الصحية الثانوية، ويفقد اليوم بعض من تلك العائلات العلاج المنقذ للحياة فقط لتجنب تراكم الديون، وبأنه قد حان الوقت لاتخاذ خطوات فعلية، علينا أن نتحمل المسؤولية الجماعية، وأن نمد يد العون للبنان للمساعدة في سحب الناس من على حافة الهاوية. وفي هذا السياق فإنه يجب حث الدول المانحة على التجاوب السريع والمساهمة في العمل على إنقاذ من تبقى من اللاجئين الفلسطينيين في لبنان وللعيش بكرامة ولتمكين "الأونروا" من القيام بمهامها وتقديم المساعدات وخدمات الصحة والتعليم والإغاثة والبنى التحتية للمخيمات". هذا وحسب وكالة "الأونروا" يعيش في لبنان 210 ألف لاجئ فلسطيني من بينهم 30 ألف لاجئ فلسطيني مهجر من سوريا ظروف معيشية مكتظة في 12 مخيماً رسمياً بالإضافة إلى تجمعات أخرى.

ورشة عمل في قبرص لبحث سبل تطوير عمل اللجنة الاستشارية "للأونروا"

أقامت الوكالة الألمانية للتنمية ورشة عمل في مدينة لارنكا في قبرص بحثت في أوراق عمل متخصصة قدمتها الدول المضيفة للاجئين الفلسطينيين بهدف تطوير عمل اللجنة الاستشارية "للأونروا". ويذكر بأنه قد تم إنشاء اللجنة الاستشارية بموجب قرار الأمم المتحدة رقم 302 (رابعا) والصادر بتاريخ 8 كانون الأول 1949. وتم تكليف اللجنة بمهمة تقديم النصح ومساعدة المفوض العام "للأونروا" في تنفيذ مهام ولاية الوكالة. وعند تأسيسها، كانت اللجنة مؤلفة من خمسة أعضاء، وهي اليوم تضم في عضويتها 28 عضوا وثلاثة أعضاء مراقبين وتجتمع اللجنة الاستشارية مرتين سنويا لمناقشة القضايا التي تهم "الأونروا"، وهي تسعى للوصول إلى توافق في الآراء وتقديم النصح والمساعدة للمفوض العام للوكالة.

ويلتقي الأعضاء والمراقبون بانتظام أكثر من خلال اللجنة الفرعية للجنة الاستشارية، يهدفون خلالها إلى مساعدة اللجنة الاستشارية وذلك إيفاء لمهمة تقديم النصح للمفوض العام.

ترحيب من قبل الأونروا بزيارة وفد من مجموعة عمل المشرق/ المغرب في مجلس الاتحاد الأوروبي إلى مخيم البقعة

في مبادرة قام وفد من مجموعة عمل المشرق/ المغرب العربي في مجلس الاتحاد الأوروبي بزيارة مخيم البقعة وقد عبر مكتب الأونروا الإقليمي في عمان عن امتنانه لتلك الزيارة وشكر دعمهم المستمر للأونروا وللاجئين الفلسطينيين، وكذلك تقدير الاتحاد الاوروبي لمساهمة الوكالة في تعزيز الأمن والاستقرار والتنمية في المنطقة حيث كانت فرصة للإحاطة بالسياق والتحديات والفرص التي يواجهها لاجئو فلسطين والأونروا في الأردن وخارجه.
ويعتبر الاتحاد الأوروبي من أهم الداعمين لموازانة الأونروا حيث إنه يقع في المركز الثاني من حيث ترتيب الدول والجهات المانحة. وتعد مثل هذه المبادرات مؤشرا إيجابيا في سبيل تثبيت مسؤوليات المجتمع الدولي تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين والتي يحاول المعسكر الصهيوني إضعافها وصولا إلى اعتبارها قضية غير محقة. على كل المناصرين لقضايا اللاجئين الفلسطينيين المحقة والعادلة العمل على تثبيت مسؤوليات المجتمع الدولي تجاه الالتزام بتمويل الأونروا وبتثبيت حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة.

مؤتمر صحفي لنائب المفوض العام للأونروا ليني ستينسيث عقب زيارتها لمخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان

عقدت نائب المفوض العام للأونروا ليني ستينسيث مؤتمراً صحفياً والذي تناولت خلاله نتائج زيارتها للمخيمات الفلسطينية ولقاءاتها مع عدد من المسؤولين والجمعيات الفلسطينية وتقييمها لوضع اللاجئين في لبنان. وقد أشارت إلى أنه نتيجة الزيارات واللقاءات، سجلت زيادة كبيرة وارتفاع في نسب الفقر بين اللاجئين الفلسطينيين ليبلغ ما بين 70-90 بالمئة وهذا يعني أن معظمهم غير قادر على تأمين مستلزمات الحياة اليومية. ورأت أن هناك خوفا على مستقبل اللاجئين الفلسطينيين في لبنان في حال لم تستطع الوكالة تقديم المزيد من الدعم لهم ولعائلاتهم. وهناك نقص في عملية إرسال الأولاد إلى المدارس بسبب غلاء كلفة النقل في لبنان، إلى جانب نقص في الطعام، فعائلات فلسطينية كثيرة قالت إنها قلصت وجبات طعامها اليومية.

وطالبت بخطة طوارئ عاجلة لدعم هؤلاء، وأن هذه الأزمة التي يعيشها لبنان تؤثر على الجميع من لبنانيين ونازحين سوريين ولاجئين فلسطينيين، إلى الفلسطينيين الذين نزحوا من سوريا. كما دعت إلى تأمين دعم طارئ قيمته 13.2 مليون دولار قبل نهاية السنة لدعم قطاعات الاستشفاء والطبابة والنقل للطلاب من أجل حصولهم على حقهم بالتعلم. وفي ملف الكوليرا، أعلنت بدء "الأونروا" بنشر حملة للتوعية حول هذا المرض، واتخاذ الإجراءات اللازمة، ودعت المجتمع الدولي إلى الاستجابة لدعم إضافي في حال أصيب اللاجئون الفلسطينيون. وذكّرت ستينسيث المجتمع الدولي أن معظم الفلسطينيين في لبنان لا يستطيعون العمل فيه بسبب قوانينه، داعية إلى إجراءات فورية وأن يفهم المجتمع الدولي جدية الوضع في لبنان.